ماركس والماركسية

جورج هندرسون و إريك شيبارد

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

الماركسية تقليدٌ ثريٌّ للغاية ، له فروعٌ ومتغيراتٌ وأتباعٌ كثر . تُقدّم الماركسيةُ تحليلًا وفكرًا جوهريًا في الاقتصاد ، والتنمية ، والتحضر ، والزراعة والصناعة ، والسياسة ، والحوكمة ، والعلاقات الدولية ، والطبقات والانقسامات الاجتماعية ، والعلوم ، والأدب ، والرسم ، والسينما ، والتاريخ ، والبيئة ، والأخلاق ، وغيرها . **تهتم الماركسية بكيفية نشوء العالم ، ومن يُشكّله ؛ وبمعرفة الناس ومشاعرهم تجاه أوضاعهم ، وكيف تنبع هذه التصورات من تلك الأوضاع نفسها** . إنها في جوهرها بحثٌ في المساعي الإنسانية بمختلف أنواعها ، بهدف تهيئة ظروف أكثر عدلاً لازدهار الإنسان . إن تغطية الماركسية في فصل واحد ، حتى تلك المناهج الماركسية التي تُتبع في الجغرافيا ، مهمةٌ شاقة . لا يسعنا إلا اختصارها وتقديم بعض نقاط البداية والإرشادات ، على أمل طرح أسئلة أكثر مما يمكن الإجابة عليه هنا . نبدأ بمناقشة سبب استمرار أهمية الماركسية ، على الرغم من التطورات المادية والفكرية الحديثة . ثم نناقش الوقع الجغرافي لأسسها الفلسفية . وبتوجيه انتباهنا ، مثل ماركس ، إلى الرأسمالية ، نناقش تحليل ماركس الاقتصادي السياسي وكيف طُوّر لفهم جغرافية الرأسمالية . وأخيرًا ، نوضح كيف يتبنى الجغرافيون الماركسيون مجموعةً أوسع بكثير من الأسئلة من الاقتصاد ، مما يوضح ثراء هذا النهج وحيويته المستمرة . لذا ، ينبغي على طلاب الجغرافيا البشرية الحذر من التخلي عن ماركس مع بعض الأفكار غير المقبولة .

لنشر أفكار ماركس في الجغرافيا تاريخٌ مثيرٌ للاهتمام . فمن جهة ، تراجع الاهتمام بالماركسية بشكلٍ ملحوظ منذ عام ١٩٩٠ . في ذلك الوقت ، اعتمد الجغرافيون الأكثر تأثيرًا والأكثر استشهادًا ، والذين تبعوا ديفيد هارفي ، بشكلٍ كبير على أفكاره . ومنذ ذلك الحين ، تعرضت دراسات هارفي لانتقاداتٍ مستمرة ، ويُصنّف العديد من الجغرافيين الأكثر تأثيرًا أنفسهم الآن في خانة ما بعد الماركسية . ومن جهةٍ أخرى ، يُهمّش التراجع الواضح للماركسية حقيقة أن عددًا من أهم أفكارها قد تم استيعابها في الجغرافيا البشرية .

ونجادل هنا بأن أي "موت لماركس" سابق لأوانه ، من خلال إظهار ما يجعل أفكاره ذات صلةٍ مستمرة بالجغرافيا . أحد الأسباب التي طُرحت لزوال الماركسية تاريخي : تفكك الأنظمة التي كانت تُعرّف نفسها بالماركسية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية . ويُزعم على نطاق واسع أن حصر الأنظمة السياسية المتأثرة بالماركسية في كوريا الشمالية وكوبا والصين ، مع صعود الديمقراطية المزعوم في كل مكان ، يُثبت إفلاس نظريات ماركس (مع أن الصين تدعو إلى التأمل) . هذه الحجة إشكالية . أولاً، لم يكن للماركسية المُمارسة في هذه البلدان الكثير من القواسم المشتركة مع أفكار ماركس . ركّز ماركس كثيرًا من اهتمامه على فهم الرأسمالية بدلًا من تطوير مخططات للمجتمعات الاشتراكية والشيوعية ، وكان سيجد... لا يُشاد بتلك الأنظمة الاستبدادية والقمعية . ثانيًا، أدت التطورات السياسية والاقتصادية العالمية منذ عام ١٩٩٠ إلى عالمٍ أشبه بالرأسمالية التي تصورها ماركس أكثر من أي وقت مضى منذ أن كتب .

نعيش الآن في عالمٍ تُهيمن عليه أيديولوجيات وممارسات رأسمالية نيوليبرالية ، مع تراجعٍ تاريخي للممارسات الاقتصادية غير الرأسمالية . في حين أن هناك العديد من أوجه التشابه بين الاقتصاد العالمي سريع العولمة ، الذي تهيمن عليه بريطانيا والموجه نحو التجارة الحرة ، والذي درسه ماركس ، والعولمة النيوليبرالية الحالية التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة ، فإن انتشار الممارسات والخطابات الرأسمالية أكبر بكثير . لا تتخذ الدول القومية القوية سوى القليل من الإجراءات دون التفكير في كيفية تقييمها من قِبل "السوق" . في

الجنوب العالمي ، الذي سعى لعقود إلى "عالم ثالث" بين الرأسمالية واشتراكية الدولة ، تتبنى النخب الآن الرأسمالية كوسيلة تنمية مُختارة . يهيمن على الخطاب اليومي عوائد أسواق الأسهم ، وأسعار الفائدة ، والأسواق ، والاستهلاك . أما النقابات والأحزاب السياسية التقدمية ، فقد فقدت نفوذها ، أو أعادت ابتكار نفسها للتكيف مع الليبرالية الجديدة . وفي بحثه عن من يُساعده على فهم هذه التطورات ، وصف كاسيدي (1997) كارل ماركس في مجلة النيويوركر بأنه "المفكر العظيم القادم" .

الحجة الثانية المُقدمة ضد ماركس ، المؤثر في الجغرافيا ، هي فلسفية . فقد بدأ المفكرون الفرنسيون ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية ، مُعبرين عن إحباطهم من تهافت اليسار الفرنسي المستمر على الستالينية السوفيتية ، في الجدال في ستينيات القرن الماضي ضد ماركس ، وغيره من المنظرين العظماء . من هذا المنطلق ، عبّر الجغرافيون الأنجلو أمريكيون النقديون عن شكوك متزايدة حول أهمية أفكار ماركس ، على الرغم من المشاعر السياسية المشتركة . وقد أصبحت هذه النقاشات شخصية للغاية ، حيث عزز كل من الجغرافيين الماركسيين وما بعد الماركسيين موقفه من خلال تشويه سمعة خصومهم (وتهميشهم) . ومع ذلك ، نجادل بأن هذه الخلافات أكثر إثارة للجدل من الضوء . لا يشير مصطلح "ما بعد" إلى فترة زمنية جديدة تمامًا ذات أفكار وممارسات مختلفة جذريًا ، بل إلى نهج يعترف بالتأثير المستمر للأفكار والممارسات السابقة حتى في سعيه إلى تفكيكها . ويظل ماركس نقطة انطلاق رئيسية لكبار فلاسفة "ما بعد" (لاكان ، فوكو ، دريدا ، دولوز ، سبيفاك) ، وبالمثل لا يمكن للجغرافيين النقديين استبعاده . إن الاستمرارية ، التي غالبًا ما تُهمل ، بين الماركسية و"المنشورات" ، كما نجادل ، تشير أيضًا إلى الأهمية المستمرة لفكر ماركس.

الأسس الفلسفية: المادية والديالكتيك

من السمات المميزة للجغرافيا الاهتمام بالعلاقات بين الطبيعة والمجتمع . وهذا أيضًا محور رغبة ماركس في تطوير تفسير مادي للمجتمع . المادية هي وجهة النظر القائلة بأن كل ما هو موجود يعتمد على المادة . مع تطوير ماركس للفكرة ، أشار إلى كيفية تأصل الأنشطة البشرية في البيئة البيوفيزيائية التي تُستمد منها سبل العيش والملبس والمأوى . شكّلت هذه "الطبيعة الأولى" البكر أساسًا ماديًا ضروريًا للمجتمع البشري . في الوقت نفسه ، أشار إلى **أن المجتمع قد حوّل الطبيعة وأعاد تشكيلها وسلّعها تدريجيًا، مما أدى إلى خلق "طبيعة ثانية"**. إن عالمنا المعاصر، حيث يُعاد تشكيل المناخ والنظم البيئية والكائنات الحية والمظاهر الطبيعية بشكل عميق من خلال الأنشطة البشرية ، هو بالتأكيد عالمٌ تغيّرت فيه جميع جوانب الطبيعة تقريبًا . ومع ذلك ، تتشكل الطبيعة أيضًا من خلال العمليات البيوفيزيائية التي تنطلق باستمرار من الصناديق التي يسعى البشر إلى حشر الطبيعة فيها (فكر في الاحتباس الحراري ، أو مرض جنون البقر)، وترد بطرق تُظهر كيف تظل الطبيعة الثانية حاسمة للحياة الاجتماعية ، ودائمًا ما تكون خارج سيطرة الرأسمالية جزئيًا . هذه العلاقة المستمرة والمعقدة والمترابطة بين العمليات المجتمعية والبيوفيزيائية مُلتقطة جيدًا من خلال تطبيق التحليل الديالكتيكي المُفضّل لدى ماركس (ينظر سميث، ١٩٩٠؛ كاستري، ١٩٩٥، لمزيد من التفصيل).

ومن السمات المميزة الثانية للمنهج الجغرافي للمعرفة ، **الاهتمام بالطبيعة العلائقية للعالم** . وقد علق والدو توبلر ساخرًا قائلًا إن أول قانون للجغرافيا يبدأ بافتراض أن كل شيء مرتبط بكل شيء آخر: **الطبيعة بالمجتمع ؛ والعمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية ببعضها البعض ؛ والأماكن المحلية ببعضها البعض وبالعمليات العالمية** ؛ وهكذا . كان هذا التفكير العلائقي محوريًا أيضًا لدى ماركس ، الذي طوّر شكلًا من أشكال التفكير الديالكتيكي العلائقي في مقابل المنطق الأرسطي (أي الجوهري) الذي يهيمن على المناهج السائدة في العلوم مثل التجريبية المنطقية . يركز المنطق الديالكتيكي (الذي يعود تاريخه إلى الفلسفة اليونانية)

على تحليل العلاقات بين الأشياء ، بدلًا من الأشياء نفسها. يصف هارفي هذا جيدًا : يُركز التفكير الديالكتيكي على فهم العمليات والتدفقات والتدفقات والعلاقات ، مُقارنةً بتحليل العناصر والأشياء والهياكل والأنظمة المُنظمة... هناك مبدأ وجودي عميق مُتضمن هنا... وهو أن العناصر والأشياء والهياكل والأنظمة لا وجود لها خارج أو قبل العمليات التي تُنشئها أو تُحافظ عليها أو تُقوّضها... معرفيًا، عادةً ما تُقلب عملية الاستقصاء هذا التركيز: فنحن نفهم العمليات من خلال النظر إما إلى سمات ما يبدو لنا... أشياءً بديهية أو إلى العلاقات بينها... على هذا الأساس ، قد نستنتج شيئًا عن العمليات التي أحدثت تغييرًا في الحالة ، لكن فكرة أن الكيانات ثابتة في حد ذاتها تقودنا سريعًا إلى تفكير سببي وآلي . يُحوّل التفكير الديالكتيكي عالم الأشياء البديهي... إلى عالم أكثر إرباكًا من العلاقات والتدفقات التي تتجلى كأشياء .(1996 :49)

في حين تسعى العلوم السائدة والعلوم الاجتماعية إلى تفسير العالم باختزاله إلى سلسلة من الكيانات المستقرة والمحددة جيدًا (الكواركات ، الكائنات الحية ، العوامل البشرية) المرتبطة بعلاقات سببية مستقرة ، فإن التفكير الجدلي يتتبع كيف تتغير هذه العلاقات المتبادلة باستمرار، مما يُغير الكيانات نفسها . وما دامت هذه الكيانات تُعاد إنتاجها من خلال العلاقات التي تُشكلها ، فإنها تبدو مستقرة ومحددة جيدًا . إلا أن هذه "الثباتات" وهمية . **فالكيانات بجميع مقاييسها ، من البشر إلى الاقتصاد العالمي ، غير متجانسة داخليًا ومعرضة دائمًا لخطر التمزق بفعل العلاقات ذاتها التي أوجدتها.** أصر ماركس على أن المادية يجب أن تكون جدلية وتاريخية في آن واحد . تُركز المادية الجدلية على العلاقات بين العالم المادي وأفكارنا عنه، مُجادلةً بأن كلًا منهما يُشكل الآخر، لكن العقل يبقى دائمًا معتمدًا على العمليات المادية التي تدعم الحياة البشرية .

بعبارة أخرى ، ثمة امتداد منطقي لهذه الطريقة في التفكير، وهو أن الثنائيات الشائعة ، مثل المجتمع والطبيعة أو الثقافة والطبيعة ، يجب أن تخضع لتدقيق دقيق . في الواقع ، هذا مشروعٌ نفّذه عددٌ لا بأس به من الجغرافيين المتأثرين بالماركسية بنشاطٍ وحيوية في السنوات الأخيرة (راجع كاستري، 2003). ترى المادية التاريخية أن أي نمط إنتاج مُحاطٌ بتناقضاتٍ يُمكن أن تُقوّض استمراريته وتُمزّقه ، حتى الرأسمالية. وهكذا ، بدلًا من قبول الرأسمالية العالمية كحالةٍ نهائيةٍ مثاليةٍ تُوزّع فيها الأسواق ثروة المجتمع بين أعضائها على النحو الأمثل ، سعى ماركس إلى تحديد تناقضاتها وحدودها المحتملة ، وإلى حدٍّ أقلّ بكثيرٍ إلى التكهن بكيفية بلوغ هذه الحدود وما قد يُخلف الرأسمالية .

أحيانًا تُصوَّر المادية التاريخية لماركس بشكلٍ مُضلِّل على أنها سلسلة غائية من مراحل التطور المجتمعي : العبودية ← الإقطاع ← الرأسمالية ← الاشتراكية ← الشيوعية . بصفته مفكرًا أبيض من القرن التاسع عشر، لا شك أن ماركس كان لديه فهمٌ عميقٌ للتاريخ . نظرة أوروبية مركزية للعالم ، ولجأت أحيانًا إلى اختزال تدريجي ، حيث عد التسلسل التاريخي المُختبر في أوروبا عالميًا . ومع ذلك ، فإن فكرة ماديته التاريخية تفترض ببساطة أن أي نمط إنتاج كهذا ينطوي على تناقضات داخلية يمكن أن تُقوّضه ، دون تحديد تسلسلات ثابتة ، أو حتى مجموعة مُحددة مسبقًا من أنماط الإنتاج المُمكنة . مثل هذا التحديد المُسبق للكيانات سيكون غير مُتسق ، بالطبع ، مع التفكير الجدلي .

الاقتصاد السياسي لماركس

في حين أن ماركس لم يُقدّم تسلسلًا تاريخيًا مُعدّلًا للتغيير الاجتماعي ، إلا أنه جادل بأن كل مكان وزمان يتميزان بنمط إنتاج سائد : طريقة مُنظمة اجتماعيًا يُوفّر بها البشر الأساس المادي لوجودهم ، من خلال تنسيق الإنتاج مع العلاقات الاجتماعية اللازمة لدعمه . على سبيل المثال ، في ظل العبودية ، كان مالكو وسائل الإنتاج يمتلكون العمل أيضًا ، بينما في ظل الرأسمالية ، كان الأفراد يمتلكون عملهم الخاص ،

الذي يُقدمونه إلى سوق العمل . تخضع هذه الأنظمة المختلفة لمعايير ومبادئ قانونية مختلفة حول من يُعد شخصًا حرًا . علاوة على ذلك ، جادل ماركس بأن العلاقات الاجتماعية التي تُعد "ضرورية" للأساس المادي للحياة البشرية كانت نتاجًا لعلاقات جماعية متعارضة ، وصراعات على الأفكار، وغالبًا ما تكون نتيجة استخدام القوة الغاشمة من قِبل الطبقة الحاكمة . العلاقات الاجتماعية ليست ضرورية بطبيعتها ، بل تُصنع تاريخيًا من خلال صراعات على المصالح المادية والسياسية . ومن النتائج المهمة أن جميع أنماط الإنتاج المهمة تاريخيًا يجب أن تكون قادرة على إنتاج فائض (أي أكثر في نهاية العام مما في بدايته) ، وإلا فلن يكون لديها احتياطيات كافية لتجاوز فترة الأزمة . أدرك ماركس أن أنماط الإنتاج المتنوعة تتعايش عادةً (على سبيل المثال ، لم تُقضَ على العبودية في الاقتصاد العالمي الرأسمالي اليوم) ، ولكن ينبغي أن يبدأ التحليل بالنمط السائد .

الرأسمالية

أمضى ماركس جزءًا كبيرًا من حياته في تطبيق هذا النهج الفلسفي لكشف وتوضيح أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، الذي عده تحسنًا واضحًا على العبودية والإقطاع ، ولكنه ما يزال مليئًا بالتناقضات والتفاوتات الخفية . جادل ماركس بأنه في ظل الرأسمالية ، يتخذ إنتاج السلع لدعم الحياة البشرية شكل إنتاج السلع . ويحدث إنتاج السلع عندما تُنتج السلع لتحقيق الربح ، وليس لتلبية حاجة معينة . تاريخيًا ، يمتلك البعض وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلع (الرأسماليون) ، أو الأرض والموارد الطبيعية الأخرى المستخدمة في إنتاج السلع (ملاك الأراضي) ، بينما يوفر آخرون قوة العمل اللازمة للإنتاج (العمال) . يتمتع العمال بحرية اختيار مكان عملهم (نظريًا ، إن لم يكن عمليًا) ، لكنهم لا يملكون الوسائل اللازمة للقيام بإنتاج السلع بأنفسهم.

وبالتالي ، هناك مواقع طبقية متمايزة يشغلها أفراد مختلفون في نمط الإنتاج الرأسمالي ، تُشكل مصالحهم وهوياتهم ، والتي حرص ماركس على تمييزها إلى "طبقة في ذاتها" (المصالح المشتركة بين المرتبطين بموقع طبقي معين) و"طبقة لذاتها" (خلق هوية مشتركة ، ضرورية لأعضاء الطبقة لتحقيق مصالحهم من خلال العمل الجماعي) . بالإضافة إلى ذلك ، تستلزم الرأسمالية مؤسسات قانونية ، وخاصة تلك التي تُنشئ وتحمي حقوق الملكية الخاصة ؛ ومؤسسات سياسية ، ودولة تسعى إلى التخفيف من تناقضات الرأسمالية دون إثارة استياء الطبقات المختلفة ؛ ومجموعة من الخطابات التي تُضفي الشرعية على الرأسمالية وتُطبّقها ، مثل خطابات النيوليبرالية (راجع جيسوب، 2002).

قدم ماركس رؤى مميزة حول عدم المساواة والتناقضات في الرأسمالية ، مختلف تمامًا عن الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين الذين سبقوه أو الاقتصاديين الهامشيين الذين جاءوا بعده . ظاهريًا ، في ظل الرأسمالية ، يبدو أن القيمة الحدية للسلع بالنسبة للمجتمع تُحدد من خلال سعرها السوقي ؛ وأن الرأسماليين والعمال يكسبون ما يستحقونه . ويبدو أن الرأسماليين يحققون أرباحهم كدفعة عادلة لرأس المال الذي يستثمرونه ، مما يعكس قيمة هذا رأس المال بالنسبة للمجتمع . وبالمثل ، تُفسر الأجور كمقياس للمنفعة الاجتماعية للعمل . ووفقًا لمبدأ آدم سميث "اليد الخفية" ، فإن التشغيل الحر للأسواق يعني أن أفعال الأفراد ذات المصلحة الذاتية تُنتج إعادة توزيع عادلة لثروة المجتمع بين أعضائه .

ومع ذلك ، أظهر تحليل ماركس أن الأمور ليست كما تبدو عليه ، سواءً نظرنا إلى الإنتاج أو الاستهلاك . إن مفهوم ماركس للرأسمالية يختلف تمامًا عن مفهوم أولئك الذين يساوون بين الرأسمالية والأسواق . بل إن الرأسمالية طريقة مميزة لتنظيم الإنتاج اجتماعيًا، حيث يكون السوق ضروريًا لوجود الرأسمالية، مع حجب طبيعة الإنتاج الرأسمالي. الإنتاج والقيمة والاستغلال : كان ماركس شديد الاهتمام بما هو حقيقي وملموس ، وبما يحجبه ما يبدو حقيقيًا وملموسًا . تُبرز الكلمات الأولى في كتاب رأس المال هذا الحماس المُركّز : "إن ثروة المجتمعات التي يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي ، تُقدّم نفسها على أنها "تراكم

هائل للسلع"... لذلك يجب أن يبدأ بحثنا بتحليل سلعة ما" (ماركس، 1967 [1867]: 35). كان أحد أسئلة ماركس الأولى سؤالاً أساسياً : ما الذي يُعطي هذه السلع قيمتها ؟ جادل بأن أسعار السوق ليست سوى إحدى الطرق التي يُمكن من خلالها تقييم قيمتها . وأكد أن للسلع قيمة استخدام ، وهي مقياس لمنفعتها لمن يشترونها ويبيعونها . كما أن لها قيمة عمل ، تُقاس بوقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج تلك السلع (بما في ذلك العمل المُستثمر في المواد والآلات المُستخدمة أثناء الإنتاج).

يشير مصطلح "الضروري اجتماعياً" إلى وقت العمل المُرتبط بأساليب الإنتاج السائدة . أوضح ماركس أن الرأسمالية لا يُمكنها تحقيق فائض إلا إذا كانت قيمة العمل التي يُساهم بها العمال في عملية الإنتاج أكبر من قيمة العمل للأجر الحقيقي الذي يتقاضونه (ينظر الملحق 5.1). بدون استغلال من حيث قيمة العمل ، يستحيل تحقيق أرباح نقدية . جادل ماركس أيضاً بأنه على المدى الطويل ، سيتم تبادل السلع في السوق بما يتناسب مع قيمة عملها : يُمكن لتقلبات العرض والطلب أن تدفع أسعار السوق بعيداً عن هذه النسب ، ولكن على المدى القصير فقط . كانت هذه المقترحات مثيرة للجدل ، لكنها أثبتت فاعليتها . لا يمكن تحقيق أرباح نقدية دون استغلال من حيث قيمة العمل ، وقد أكدت الحسابات التجريبية أن الأسعار طويلة الأجل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقيم العمل .

قوة العمل هي السلعة الوحيدة التي لا تنطبق عليها هذه المقترحات، لأن سوق العمل الحر لا يمتد داخل بوابة المصنع : نعرف الآن كيف تُحدد القيمة التي يدفعها المشتري لمالك هذه السلعة الخاصة ، قوة العمل . لا تتجلى قيمة الاستخدام التي يحصل عليها المشتري في التبادل إلا في حق الانتفاع الفعلي ، أي في استهلاك قوة العمل . يشتري مالك المال كل ما هو ضروري لهذا الغرض ، مثل المواد الخام ، من السوق ، ويدفع ثمنها بقيمتها الكاملة . إن استهلاك قوة العمل هو في الوقت نفسه إنتاج للسلع وفائض للقيمة . يكتمل استهلاك قوة العمل ، كما هو الحال مع أي سلعة أخرى ، خارج حدود السوق أو نطاق التداول .

وبصحبة أصحاب الثروات الكبيرة ومالك قوة العمل ، نستريح لفترة من هذا المجال الصاخب ، حيث يحدث كل شيء على... على السطح وعلى مرأى من جميع البشر، ونتبعهما إلى دار الإنتاج الخفية ، التي يحدق بنا على عتبتها "ممنوع الدخول إلا للعمل" . هنا سنرى ، ليس فقط كيف ينتج رأس المال ، بل كيف يُنتج . سنكشف أخيرًا سر تحقيق الربح... عند مغادرة هذا المجال من التداول البسيط أو تبادل السلع ، الذي يزود "التاجر الحر" بآرائه وأفكاره ، والمعيار الذي يحكم به على مجتمع قائم على رأس المال والأجور ، نعتقد أننا نستطيع أن نلاحظ تغييرًا في ملامح شخصياتنا الدرامية . من كان في السابق مالكًا للمال ، يتقدم الآن كرأسمالي ؛ يليه مالك قوة العمل كعامل لديه . الشخص ذو الهالة من الأهمية ، المبتسم بسخرية ، والمهتم بالعمل ؛ الآخر ، خجول ومتردد ، كمن يجلب جلده إلى السوق ، وليس لديه ما يتوقعه سوى الاختباء. (ماركس، ١٩٦٧ [١٨٦٧]: ١٧٥-١٧٦)

في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي ، لا يمكن للقيمة الكاملة لما ينتجه العمال أن تعود إليهم . لو حدث ذلك، لما وُجدت الرأسمالية . بقدر ما يُديم التبادل السوقي ، تُديم العلاقات الاجتماعية التي تُعرّف الرأسمالية . ليس فقط أن المجالين الاقتصادي والاجتماعي لا ينفصلان ، بل إن ماركس يُعيد تعريف كل منهما من حيث الآخر.

الاستهلاك وتقديس السلع

في كل هذا ، ثمة مفارقة شائعة ، وإن كانت غريبة . كتب ماركس أنه حتى مع كون إنتاج السلع أساسيًا للرأسمالية ، فإن أي سلعة لا تُخبرنا شيئًا عن الظروف والعلاقات الاجتماعية التي ساهمت في صنعها . على الرغم من أن العلاقات الاجتماعية جانب ضروري وحاسم لتبادل السلع في ظل الرأسمالية ، إلا أن

"القيمة" ، كما قال ماركس مازحًا ، "لا تُطلق عليها تسمية تصف ماهيتها . بل هي التي تُحوّل كل منتج إلى رمز اجتماعي" (1967 [1867]: 74). بمجرد أن تصبح السلع في حيازة الناس ، يُفهمون من خلالها على أنها مجرد قيم استعمالية ، من خلال ما تجلبه من راحة أو منفعة أو متعة ، وتميزها ، والأسلوب الفردي الذي تُضفيه على مالكيها . أما الظروف التي تُنتج فيها ، فهي غائبة تمامًا عن أعيننا ، باستثناء ما يُكشف أحيانًا عن عمالة العمال في ورش العمل الشاقة وراء أحذية نايكي أو سوء معاملة الماشية في شطائر الهامبرغر .

في ظل الرأسمالية ، يصبح من الأسهل الرغبة في هذه الأشياء الجذابة بدلًا من التشكيك في الطريقة الاجتماعية لإنتاجها . وقد وصف ماركس هذه الحالة الغريبة من تقديس السلع في الشؤون : بمجرد أن تتخذ قوة العمل شكل سلع ، تصبح قوة العمل ، كظاهرة اجتماعية تربط فئة كاملة من الأفراد ذوي مصلحة مشتركة ، غير محسوسة . ومن المفارقات ، أن تقديس السلع نفسه أصبح سلعة ، المادة الخام لصناعة الإعلان التي ازدهرت منذ عهد ماركس . بوضع إنتاج السلع في الصدارة ، يقول ماركس إن هناك عدة قضايا على المحك . أولاً، بينما اعتمد جميع الناس دائمًا على العالم غير البشري («الطبيعة») من أجل بقائهم ، فإن إنتاج السلع في ظل الرأسمالية يتوسط علاقاتنا مع العالم غير البشري . على وجه الخصوص، تميل المواقف تجاه الطبيعة والاستيلاء المادي عليها إلى أن تكون أداتية للغاية ، وغالبًا ما تكون مُبذرة ، وخاضعة عمومًا لمصالح الملكية الخاصة ، واستخراج الموارد ، وما شابه. (مع ذلك ، يؤكد نيل سميث ، 1990 ودينيس كوسجروف، 1998 [1984] أن هذا الاغتراب عن الطبيعة قد غذى أيضًا حركات قوية تُضفي على الطبيعة طابعًا رومانسيًا وجماليًا ، مثل الصندوق العالمي للحياة البرية ، أو الاهتمام المتزايد بالسياحة البيئية).

ثانيًا، يُهيكل إنتاج السلع العلاقات بين الناس ، الذين تُصبح قدرتهم على العمل سلعة بحد ذاتها ، تقع خارج سيطرتهم المباشرة . ستهيمن الأشياء والعلاقات الإنسانية التي تُلبي متطلبات إنتاج السلع في المجتمع الرأسمالي . علاوة على ذلك ، تُسيطر هذه الظواهر على الناس أنفسهم ، حيث نُحقق توافقًا متزايدًا بين مصالحنا ومصالح إنتاج السلع ، **ونقيس قيمتنا بثروتنا** . الطريقة الأساسية لنا لتلبية احتياجاتنا هي شراء السلع المُنتجة في ظل الرأسمالية ، شريطة أن تكون لدينا القدرة والفرصة لبيع قوة عملنا . لكن الاحتياجات مسألة أكثر تعقيدًا مما تبدو للوهلة الأولى . يقول ماركس إن الرأسمالية قادرة بالفعل على تلبية احتياجات الكثيرين ، لكن هذه الاحتياجات تتوافق مع مفهوم ضيق لما قد يعنيه عيش حياة مُرضية .

ثالثًا، تُلمّح فكرة تقديس السلع إلى أن الرأسمالية تنطوي على صراع على المعرفة ومن أجلها . فبقدر ما تُصبح العلاقات الاجتماعية للرأسمالية ، بمعنى ما ، مُحددة بمتطلبات إنتاج السلع ، فإنها تُصبح أيضًا غامضة بالنسبة لنا . وذلك لأن الأشياء التي تُنتجها الرأسمالية ، والتي تُحيط بنا في حياتنا اليومية ، لا تكشف لنا الأبعاد الاجتماعية لأصولها ووجودها . لكن فهم هذه الأبعاد الاجتماعية تحديدًا هو ما عده ماركس أمرًا حاسمًا للتحول التحرري . أخيرًا ، نظرًا لوجود مصالح حقيقية على المحك من جميع جوانب علاقة رأس المال بالعمل ، فإننا نتوقع أن إنتاج السلع ليس حدثًا لمرة واحدة . إنه أمرٌ مُتكرر، ويجب أن يتكرر، ولكنه في الوقت نفسه مادةٌ للتغيير التاريخي والجغرافي من مكان إلى آخر .

الزمان والمكان: تراكم رأس المال وتداوله

جادل ماركس بأن الرأسمالية ديناميكية بطبيعتها : إذ لا بد لتراكم رأس المال أن يتوسع باستمرار. تنبأ ، على سبيل المثال ، بأن المزيد والمزيد من أنواع الأشياء ستتحول إلى سلع ، وسيتم اختراع المزيد والمزيد من "الاحتياجات" ، وأن المزيد والمزيد من سكان بلد ما سيصبحون عمالًا بأجر (مغتربين عن وسائل إنتاجهم الخاصة) لم يكونوا عمالًا بأجر من قبل ، وأن المزيد والمزيد من المجتمعات غير الرأسمالية حول

العالم ستُجذب إلى فلك الرأسمالية . في الوقت نفسه ، تنبأ بأنه حتى مع نمو حجم الطبقات العاملة ، ستتطور أيضًا حركة مضادة تحل فيها الآلات محل العمل البشري في العديد من القطاعات الاقتصادية . وقد أكدت التطورات التي شهدها القرن العشرين صحة توقعاته إلى حد كبير.

تراكم رأس المال هو دورة أو دائرة مستمرة ، وإن كانت آخذة في التوسع ، تتمحور، كما لوحظ ، حول إنتاج السلع. في الشكل 5.1 (مقتبس من هارفي، 1982: 70)، يُستخدم المال M لشراء نوعين من السلع الأولية C: قوة العمل LP (التي عادةً ما يطورها العمال) ووسائل الإنتاج MP - لأغراض صنع سلع جديدة ومختلفة . أثناء الإنتاج P، تُصنع سلع جديدة C′ من خلال استهلاك LP و(جزء) من MP ، مما ينتج عنه فائض قيمة في النهاية . وهكذا ، تنمو C إلى C′ لأن عملية العمل قد منحت السلعة فائض قيمة . تُنقل هذه السلع الجديدة إلى السوق حيث يُحقق البيع الناجح المزيد من المال M′ ، بحيث يمكن أن تبدأ العملية بأكملها من جديد . يشير الشكل 5.1 إلى أنه بمجرد أن يُخلق العمل ، يجب الحفاظ على القيمة أو ترجمتها طوال هذه العملية بأكملها . **العمل وحده هو الذي يخلق القيمة أثناء الإنتاج ؛ وتعمل عمليات تبادل السلع والمبيعات بعد ذلك على الحفاظ على هذه القيمة وتداولها ، على الأقل إذا سارت الأمور على ما يرام**. يوضح الشكل 5.1 أيضًا أن دورة رأس المال تتألف من ثلاث دوائر منفصلة : دورة رأس المال النقدي ، ورأس المال الإنتاجي، ورأس المال السلعي (M–M′، وP–P، وC–C′، على التوالي) . وهكذا ، يتخذ رأس المال أشكالًا مختلفة تتناقض احتياجاتها باستمرار .

M…C (LP, MP)…P…C′…M′…C (LP, MP)…P…C′…

Figure 5.1 The circulation of capital

دعونا نلقي نظرة فاحصة ، وإن كانت موجزة ، على كل من هذه الدوائر. في دورة رأس المال النقدي ، يُدفع رأس المال النقدي (M) لتغطية تكاليف الإنتاج ، ورأس المال النقدي (M′) هو ذلك بالإضافة إلى الأرباح المحققة نتيجة بيع ناجح . وبالتالي ، يجب على الرأسماليين الاهتمام بالحفاظ على قيمة المال (أو تعزيزها) ، والاحتفاظ بما يكفي منه للاستثمار في دورات الإنتاج المتتالية . يجب أن يدور المال بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والسرعة ؛ فالوقت هو المال ، والتأخير مكلف . ومع ذلك ، يُستخدم رأس المال النقدي في نهاية المطاف للإنتاج ، الأمر الذي يتطلب وقتًا وموارد مادية . خلال دورة رأس المال الإنتاجي ، يجب أن يكون جزء من المال ساكنًا حتى يحدث الإنتاج ، على عكس مصلحة رأس المال في شكله النقدي الخام . يستغرق تجميع المدخلات ، وتصنيع السلع ، ثم نقلها إلى السوق وبيعها ، وقتًا .

كلما طال هذا الوقت ، تباطأ رأس المال النقدي في الحركة ، مما يؤثر على معدلات الربح . يمكن مواجهة ذلك بتسريع دورة رأس المال النقدي . بالإضافة إلى ذلك ، يتعين على الرأسماليين إدارة عمليات تستغرق وقتًا أطول بكثير من الوقت اللازم لإنتاج وبيع سلعة ما : فالآلات والمباني ، وكذلك تطوير المنتجات الجديدة ، تتطلب استثمارات لا يمكن سدادها إلا بعد دورات إنتاجية عديدة . وبينما تسعى الشركات إلى تخصيص أرباح لتغطية هذه التكاليف الثابتة ، فإن سوق الائتمان ضروري لتمكين الرأسماليين من الاقتراض لهذه الاستثمارات طويلة الأجل . وللدائرة الثانية أيضًا تناقضاتها الداخلية . فالرأسماليون يريدون أن تدوم قيمة رأس المال الإنتاجي طوال حياته . ومع ذلك ، فإن المنافسة الرأسمالية تقوم على تطوير منتجات وتقنيات جديدة ، مما يُقوّض قيمة المنتجات والتقنيات الموجودة بالفعل . وهذا يُقوّض قيمة رأس المال الإنتاجي القديم ، الذي قد يصبح عتيقًا قبل أن يُغطّي تكاليفه .

تبدأ دورة رأس المال السلعي عندما يتحول C′ إلى M′ ، أي عندما يُولّد رأس المال الإنتاجي المال اللازم لدفع تكاليف جولة إنتاج جديدة . ولكن قد يحدث الكثير من الأخطاء بين شحن المنتج إلى السوق وتحقيق الأرباح . **فالإنتاج والمبيعات منفصلان زمنيًا ومكانيًا** . قد يفشل الرأسماليون في التنبؤ بالطلب بشكل صحيح ، لا سيما في الأسواق البعيدة ؛ وقد تُسلّم المنتجات متأخرًا جدًا ؛ وقد يُفقَد رأس المال الإنتاجي ورأس المال النقدي في الطريق . كما أنه ليس هناك ما يضمن بقاء السلع "مفيد اجتماعيًا" . تُولي المنافسة الشديدة بين الرأسماليين أهمية استثنائية للتغيير الأسلوبي والابتكار . وتتبلور أدوار محددة من هذه الدوائر: فللرأسماليين الماليين رأيٌ واسعٌ في أماكن استثمار رأس المال النقدي ؛ ويُنظّم الرأسماليون الصناعيون الإنتاج ويشرفون عليه ؛ ويُدير تجار الجملة والتجزئة بيع وشراء السلع . ومع سعي الرأسماليين الماليين والصناعيين والتجاريين إلى تحقيق كفاءات أكبر، وُضعت مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الجديدة : أشكالٌ مُعقدةٌ ومحفوفةٌ بالمخاطر من الأوراق المالية ، وأساليب الإنتاج في الوقت المناسب ، ونقل مصانع التجميع ومرافق المعالجة ، والتركيز المُذهل في أسواق التجزئة ، على سبيل المثال لا الحصر.

وقد ترتب على ذلك موجاتٌ من إغلاق المصانع ، وتراجعٌ في التصنيع المحلي والإقليمي ، وتراجعٌ في معايير العمل والبيئة ، وحالات احتيال وإفلاس في وول ستريت . إن الوظيفة الظاهرية للشكل 5.1 تُخفي استحالة تطبيقه بسلاسة ويسر عبر الزمان والمكان . فهو يتطلب تنسيقًا للعديد من الأمور، ليس أقلها الترتيبات الرسمية للاستغلال البشري ، ليقودنا إلى مسار أزمة اقتصادية واجتماعية منتظمة . ومع ذلك ، لا ينبغي أن ننسى دائرة رابعة : ما أسماه ماركس "رأس المال المتغير". يشير رأس المال المتغير إلى مساهمات العمل في قيمة السلع . تتضمن هذه الدائرة تكوين وإدامة الطبقات العاملة ، ومجموعة الممارسات اليومية ، والاختلافات الاجتماعية ، والشبكات الداعمة ، والمنطق الثقافي الذي يُصاحب عودتنا اليومية إلى العمل (على سبيل المثال، ك. ميتشل وآخرون، 2003).

إنها معقدة كأي من الدوائر الثلاث الأخرى : فهي لا تتعلق فقط بكيفية ترسيخ القدرة على العمل ، بل بالظروف التي تُستهدف بموجبها مجموعات معينة من الناس ، مُحددة حسب الجنس والعرق والجنسية والتوجه الجنسي والمدينة الإثنية ، لأنواع معينة من الوظائف . يعتمد هذا على أشكال من العمل غير مدفوع الأجر، وغالبًا ما يكون مخفيًا ، وعمل النساء ، مما يُنشئ أجيالًا من العمال المستقبليين ، ويعيد العمال الحاليين مدفوعي الأجر، مُلبسين ومُطعمي ن، إلى العمل . كما يتضمن الحفاظ على فائض من العمال ، أي أعدادًا من العاطلين عن العمل ، الذين يجب دعمهم خلال فترات الأزمة الاقتصادية ، ليتم الاستعانة بهم خلال فترات الانتعاش . وأخيرًا ، يستلزم الأمر صراعات حول هويات الناس كعمال مقابل مفهوم أشمل للوجود البشري .

ومن خلال دائرة رأس المال المتغير والصراعات التي تُشكلها ، تُحدد مستويات المعيشة ونوعية الحياة المقبولة . والوقت مهم أيضًا بمعاني أوسع من دوائر رأس المال . وقد تم التعبير عن الضغط لتحويل "م" إلى "م" في سياسة يوم العمل : وتحديدًا ، كم ينبغي أن يكون طوله ، ومدى سرعة سير العمل ، وكم يومًا ينبغي أن يُشكل أسبوع العمل ، وكم من الوقت ينبغي تخصيصه للإجازات ، والإجازات العائلية ، والإجازات المرضية . إن ابتكارات مثل يوم العمل بثماني ساعات ، وعطلة نهاية الأسبوع ، والإجازة مدفوعة الأجر (أو غير مدفوعة الأجر) كلها نتاج الصراع على الوقت ولمن ينتمي إليه . واعتمادًا على كيفية تقسيم التاريخ وسرده ، يمكن أن يصبح الاهتمام بمعدلات الربح ملموسًا بطرق أخرى .

لذلك ، من الشائع الحديث عن الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي أو الركود الاقتصادي في سبعينياته . وبينما يُثار جدل حاد حول ما إذا كان يجب بالضرورة أن تنخفض معدلات الربح بشكل منسق في جميع أنحاء العالم الرأسمالي ، فإن هناك أمرًا واحدًا واضحًا . غالبًا ما يُقاس الشعور بالوقت نفسه بطرق تُعبّر عن كيفية هيكلة الرأسمالية للحياة اليومية . لم يكن لدى ماركس الكثير ليقوله عن المكان ، لكن عمل جيل من

الجغرافيين الاقتصاديين قد قطع شوطًا طويلاً في معالجة هذا القصور. أولاً، يعني النهج الديالكتيكي أنه لا يمكن التعامل مع المكان (والزمان) ككيانات خارجية مُعطاة إحداثيات وتواريخ : فالمكان والزمان ليسا مطلقين ولا خارجيين عن العمليات ، بل هما عرضيان ومتضمنان فيها . هناك أماكن وأزمنة متعددة (وأماكن-أزمنة) . تتداخل العمليات الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية المختلفة . تُنتج هذه الأخيرة ، وفقًا لمصطلحات ليفبفر (1974] 1991([، أشكالها الخاصة من المكان والزمان . **لا تعمل العمليات في المكان والزمان ، بل تُنشئهما بنشاط ، وبذلك تُحدد مقاييس مميزة لتطورها.** (هارفي، ١٩٩٦: ٥٣)

تُنشأ الزمان والمكان في الرأسمالية نتيجةً لعمليات اقتصادية سياسية رأسمالية تسعى إلى تسهيل تراكم رأس المال ، أو في حالة الصراع الطبقي ، أحيانًا إلى تعطيله أو ترويضه . في ظل الرأسمالية ، اتخذ الوقت شكل ساعة ، بحيث أمكن حساب ساعات العمل ومعدلات الربح ، بينما كان المكان يُقاس بدقة ، لتحديد ملكية الممتلكات ، وموقع الموارد، والعمالة ، والمدخلات ، والأسواق ، وإمكانية الوصول إليها . يُعد التنظيم المكاني للأنشطة مهمًا لعمل الرأسمالية . فكلما زادت المسافة الاجتماعية والاقتصادية بين المدخلات والإنتاج والأسواق، زاد الوقت اللازم لإكمال دورة رأس المال. كما أن المسافات الأكبر تُشكل مصدرًا لمزيد من عدم اليقين وتعطيل الدورات . بُذلت جهودٌ جبارةٌ لتقليص هذه الحواجز المكانية ، من خلال ابتكار تقنياتٍ جغرافيةٍ تُعزز سهولة السفر والتواصل ، بدءًا من أجهزة تحديد المواقع (السداسيات) وسفن الإبحار، وصولًا إلى نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) والإنترنت (هوجيل، 1993؛ 1999).

وقد أطلق ماركس على هذا مصطلح "الفناء النزعي للمكان بفعل الزمن" (1973؛ هارفي، 1985ب) . باختصار، يمكن تقليص الحواجز الزمنية أمام دوران رأس المال من خلال تقليص المسافة الاجتماعية والاقتصادية . إلا أن مُكمّل هذا العالم المُتقلص باستمرار هو أنه يتقلص بشكلٍ انتقائي ، تاركًا مناطق وشعوبًا بأكملها مهجورة ومنفصلة عن هذا الاقتصاد المُهيمن القائم على ضغط الزمان والمكان . وقد أُطلق على هذا الانفصال اسم "التوسع الزماني والمكاني" (كاتز، 2001؛ كرامب، 2003) . ثانيًا، يُعد إنتاج البيئة العمرانية جانبًا حيويًا من جوانب المكانية في الرأسمالية . يمكن للتضاريس الحضرية أن تعزز تراكم رأس المال من خلال توفير خطط مناسبة لاستخدام الأراضي والمباني والترتيبات المكانية . وقد وضعت مدن الشركات العمال في مساكن بنتها الشركة بالقرب من المصانع ، مما عزز السيطرة على العمالة .

كما يُصنف تشغيل سوق الأراضي المناطق الحضرية إلى أنماط استخدام للأراضي ، حيث يمكن لمن يملكون المزيد من المال المطالبة بمواقع مفضلة ، بينما يأخذ الآخرون (العمال) ما تبقى . في المدن الصناعية المبكرة ، كان هذا يعني ازدحام العمال في مواقع مركزية باهظة الثمن نسبيًا ولكنها غير مرغوب فيها بالقرب من المصانع . ومع ذلك ، فإن البنى التحتية للاتصالات والبيئات العمرانية التي كانت في السابق أفضل وسيلة لتراكم رأس المال يمكن أن تصبح لاحقًا عائقًا أمام تراكم رأس المال . مع تغير أساليب الإنتاج ، وتحول مواقع المدن الداخلية التي كانت مرغوبة سابقًا إلى مواقع ملوثة ومزدحمة ومتهالكة ، يتزايد الضغط لسحب الاستثمارات من هذه المناطق وإعادة هيكلتها بما يلبي التفضيلات المكانية المتميزة لعصر رأسمالي جديد . على سبيل المثال ، كان التوسع العمراني وسيلة لتجنب المدن الداخلية المزدحمة ، كما ساهم في تدهورها في الولايات المتحدة الأمريكية .

لم يقتصر الأمر على السكان الأثرياء والبيض ، بل امتدت أيضًا رؤوس أموال تجارة التجزئة والتصنيع والعقارات إلى المناطق الحضرية الأكثر خضرة ، حيث توافرت مساحة لبناء متاجر كبيرة ومصانع من طابق واحد ، بفضل دعم الدولة لأنظمة الطرق السريعة وشراء المساكن ، وظهور بلديات مستقلة على أطراف المدن تتمتع بسلطة استبعاد استخدامات الأراضي غير المرغوب فيها وتقديم ضرائب أقل وبيئة أنظف للسكان (هارفي، 1972؛ ووكر، 1981) . مع مرور الوقت ، سيؤدي هذا إلى "فجوة إيجارية" في المناطق

الحضرية ، والتي بدأت مؤخرًا في جذب الاستثمارات إلى وسط المدينة ، مع عمليات التجديد الحضري ، ومناطق المشاريع ، والشراكات المتنوعة بين القطاعين العام والخاص (سميث، 1996) . وبالتالي ، فإن الاستثمار عملية متأرجحة ، حيث يتم دفع رأس المال إلى الأماكن وسحبه منها بمرور الوقت (سميث، 1990). مثل هذه إعادة الهيكلة المكانية الدورية ، والتي تحدث عادة خلال فترات الركود الاقتصادي يمكن ملاحظة الانحدار على نطاقات مكانية تتراوح بين النطاق الحضري والنطاق الدولي .

في الواقع ، أولت الأبحاث الماركسية الحديثة اهتمامًا كبيرًا لكيفية إنتاج هذه المقاييس وتحويلها مع تطور الرأسمالية ، مجادلةً بأن التسارع الأخير للعولمة يرتبط بتراجع أهمية مقياس الدولة القومية مقارنةً بالمقاييس العالمية والمقاييس دون الوطنية - العولمة المحلية . تتشكل الاقتصادات الوطنية بشكل متزايد من خلال قوى فوق وطنية ، وتنتقل مسؤوليات الازدهار الاقتصادي والقدرة التنافسية من الأمة إلى المدن والمناطق الصناعية Swyngedouw، 1997؛Brenner ، 1999 . ثالثًا ، تُنظَّم العمليات السياسية التي تحكم الاقتصاد الرأسمالي عمومًا إقليميًا ، كدول وطنية وإقليمية ومحلية . تُجرِّب هياكل الحوكمة الإقليمية مخططات مختلفة لتنسيق الإنتاج والطلب الرأسماليين ، نظرًا لأن السوق ليس ذاتي التنظيم (تيكيل وبيك، 1992؛ بينتر، 1997) . على سبيل المثال ، بين عامي 1945 و 1973، حفَّزت دول العالم الأول نظامًا فورديًا للإنتاج الضخم ، مُكمِّلًا بهياكل سياسية وقانونية سمحت برفع الأجور لدفع ثمن تلك المنتجات، وشبكة أمان اجتماعي لمن تُركوا خلف الركب.

بعد أن واجهت الفوردية صعوبات في سبعينيات القرن الماضي ، سعت أنظمة تنظيمية جديدة ، بنجاح متفاوت ، إلى التحول إلى نظام تراكم أكثر مرونة ، مُكمِّلًا بما أطلق عليه بوب جيسوب (1994) اسم "دولة العمل والرعاية الاجتماعية الشومبيترية" - وهو نمط من التنظيم الاجتماعي يستبدل شبكات الأمان الاجتماعي ببرامج "الرعاية الاجتماعية مقابل العمل" . تتنافس المناطق المختلفة أيضًا مع بعضها البعض ، سعيًا لجذب رؤوس الأموال المتنقلة جغرافيًا لتوظيف قوتها العاملة غير المتنقلة نسبيًا . وقد تكثفت هذه الريادة المحلية مع انضغاط الزمان والمكان والعولمة المحلية ، مما **وضع جميع السكان في مكان واحد في منافسة مع نظرائهم في أماكن أخرى ، بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية** . ويجادل هارفي بأن انضغاط الزمان والمكان جعل ظروف ريادة الأعمال المختلفة في أماكن مختلفة العامل الحاسم في هذه المنافسة ، على الرغم من أن آخرين يجادلون بأن الموقع الجغرافي بحد ذاته ما يزال مهمًا (شيبارد، 2000).

بعد مراجعة كل هذه العمليات والظروف ، قد يُعذر المرء إذا اعتقد أن الأمر برمته فوضوي بعض الشيء . إن "تداول" رأس المال ، على الرغم من كونه ضرورة مطلقة ، هو في الواقع محاولة هائلة وغير ثابتة ومحفوفة بالمخاطر لتنسيق نقل القيمة من تجسيد لرأس المال إلى آخر ومن مكان إلى آخر . تتسم الأنظمة الجغرافية لتراكم رأس المال بعدم الاستقرار على المدى الطويل ، مما يجعل التنمية الجغرافية غير المتكافئة (أي التفاوتات المكانية المستمرة في الثروة والنمو الاقتصادي) سمة متأصلة في الرأسمالية . في الواقع التاريخي والجغرافي ، هناك تنوع هائل في طرق استمرار التراكم . ولأن الرأسمالية تعاني من تناقضات داخلية ، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى تنوع في استراتيجيات التراكم . ولأن الرأسمالية مأهولة بالسكان - أي أنها تواجه وتتقاطع دائمًا مع التقاليد والممارسات وعلاقات القوة المتغيرة جغرافيًا وتاريخيًا - فإنها تختلف بالضرورة من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر. وهذا يثير سؤالًا مهمًا ، إذا كان تراكم رأس المال ، كما يقول ماركس ، عملية توسعية عبر الزمان والمكان ، فما الذي يُفقد وما الذي يُكتسب من تفسير الاختلافات التاريخية والجغرافية من خلال عدسة مفاهيم الماركسية "غير الزمنية" (تشاكرابارتي، 2000)؟

الصراع الطبقي

رأى ماركس أن قيمة قوة العمل ستصبح موضوعًا رئيسيًا للصراع بين الطبقات ، كما أشرنا سابقًا . وقد أصبحت هذه الصراعات سمة أساسية للمجتمعات الرأسمالية . يعرف الناس هذه الصراعات ، سواءً بشكل محدد أو بشكل عام ، على أنها رغبة في الحفاظ على مستويات معيشتهم وجودة حياتهم أو تحسينها. قد ترتفع قيمة قوة العمل أو تنخفض، ولكن عندما ترتفع بما يكفي لتهديد رأس المال مع تراكم الثروات ، تدخل الرأسمالية بالضرورة في فترة أزمة . ومع ذلك ، تُجسّد المنافسة بين الأماكن كيف تُعقّد الجغرافيا تحليل ماركس للصراع الطبقي بشكل كبير . ففي تحليله ، يُشكّل موقع الطبقة المصالح والهويات ، مما يُؤجّج الصراع بين الطبقات . وبينما يدّعي الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن الأجور والأرباح تُحدّد من خلال توازن تنافسي مستقر، حيث يُدفع لكلّ منها وفقًا لمنفعتها الاجتماعية ، فقد أظهر الاقتصاديون الماركسيون أن هذا لا معنى له إلا في اقتصاد خالٍ من التقسيمات الطبقية .

إلا أن الواقع التاريخي للطبقات يُكذب هذا الادعاء . فمهما كانت الأرباح والأجور في أي وقت ، فإن كلتا الطبقتين تسعى إلى تحويل هذه النسبة لصالحها ، مطالبةً بحصة أكبر من الكعكة لمجموعتها ، ومُزعزعةً استقرار الاقتصاد . تسعى الدولة إلى إدارة مثل هذه الصراعات ، عادةً من خلال تفضيل طرف على آخر . تُعدّ السياسات الاقتصادية لإدارة بوش في أوائل القرن الحادي والعشرين مثالاً ممتازاً على ذلك ، حيث منحت إعفاءات ضريبية للأثرياء بينما خفضت الرعاية الاجتماعية والصحية للفقراء . ومع ذلك ، تُعدّ الطبقة الاجتماعية قضيةً مُعقّدة . فليس من الواضح على الإطلاق كيف ، أو ما إذا كانت ، تُؤدي المصالح المشتركة إلى هوية مشتركة وعمل جماعي . يتكون الاقتصاد الحقيقي من جميع أنواع الفاعلين الاقتصاديين الذين لا ينتمون إلى طبقة أو أخرى ، مثل الأطفال العاملين في الشركات العائلية ، والعاملين الذين لديهم صناديق تقاعد في سوق الأسهم ، والمديرين المتوسطين (رايت، 1985).

وتُعقّد الجغرافيا هذا الأمر أكثر. عندما تتنافس المحليات مع بعضها البعض ، تتعارض مصالح العمال في مكان ما مع مصالح العمال في أماكن أخرى ، بطرق تُشكك في تفاؤل ماركس وإنجلز، في البيان الشيوعي ، بشأن القوة الاجتماعية للعمال (هارفي، 2000: الفصل 3). عندما يُفضّل تراكم رأس المال بعض الأماكن على أخرى ، يستفيد العمال في تلك الأماكن بشكل منهجي على حساب العمال في أماكن أخرى، مما يجعل من مصلحتهم المباشرة التحالف مع الرأسماليين لحماية مجتمعاتهم . على سبيل المثال ، غالبًا ما دعم اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية ، سعيًا منه للحفاظ على مكانة النخبة للطبقة العاملة الأمريكية ، السياسة الاقتصادية الدولية الأمريكية ، التي تهدف بدورها إلى الحفاظ على الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على نطاق عالمي . تتوفر فرص عديدة للعمال للتأثير على استثمارات رأس المال ، بل وتوجيهها . يسعى مجال "جغرافيا العمل" الجديد إلى فهم ليس فقط كيفية استجابة العمال لقيادة رأس المال فيما يتعلق بإغلاق المصانع ، أو النمو أو التراجع الإقليمي ، أو غيرها من مؤشرات التنمية غير المتكافئة ، بل أيضًا إلى فهم كيفية لعب العمال أنفسهم دورًا في تشكيل جغرافية رأس المال في المقام الأول (هيرود، 1998؛ 2001).

الوعي والثقافة والتمثيل

يشير ما سبق إلى أهمية عدم إغفال نية الناس ، وقدرتهم على التصرف ، وفهمهم لذاتهم أو لمجموعتهم ، حتى لو لم يُمارسوا هذه الأمور بحرية . المسألة واسعة النطاق وتتفاقم بسرعة . ما طبيعة وعي الناس في ظل الرأسمالية ؟ **إلى أي مدى تُحدد الرأسمالية ما نفكر فيه ، ونشعر به ، ونؤمن به ، ونتواصل به ؟** كيف تُشكل المجتمع على نطاق أوسع من خلال دخولها إلى عالم الرموز والمعاني ؟ يمكن وضع هذه الأسئلة في

سياق اعتقاد ماركس بأن الرأسمالية شرهة في تحويل كل ما تلامسه . تتوسط الرأسمالية عمليات ثقافية واجتماعية قوية أثبتت فائدتها الفريدة في استمرارها . تتغلغل الرأسمالية في أبسط المؤسسات ، حيث تُمنح المعاني قوة مادية . على سبيل المثال ، يُعطي النظام القانوني للولايات المتحدة معنى لقوة القانون (كما هو الحال في أي دولة قومية) . فهو يحمي ويشرعن أساس الملكية الخاصة ، وغالبًا ما يُتيح تنفيسًا للصراع الطبقي بين مصالح أصحاب العمل والعمال .

قامت الهيئات التشريعية بتقنين خصخصة الأصول العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية ، خلال فترات تاريخية معينة ، بهدف الحد من اشتراكية الاقتصاد وتعزيز انضباط القوى العاملة (بيك، 1996). وما يزال الأمر كذلك ، إذ تعكس بعض قطاعات إنتاج المعرفة (مثل إدارة الموارد الطبيعية ، وسياسة الاتصالات ، وبراءات الاختراع الصيدلانية ، وحقوق نشر الكتب والموسيقى) التوترات الأساسية في مجتمع يُصبح فيه كل شيء تقريبًا سلعة . ومع ذلك ، فإن المسار الدقيق للعديد من التحولات الثقافية والاجتماعية ليس واضحًا أو قابلًا للتنبؤ بأي حال من الأحوال . وتتفق معظم الأعمال المعاصرة في الجغرافيا الماركسية مع فكرة أن الناس ليسوا مجرد مُغفلين . لذا ، هناك العديد من القضايا التي يجب طرحها حول طرقنا المتعددة في صياغة المعاني وتطبيقها عمليًا.

وبإعادة صياغة كلام ماركس ، فإننا نفعل ذلك من خلال أشكال ليست من صنعنا . تشمل هذه الأشكال الطبقة ، وكذلك المواطنة ، والدين ، والعرق ، والتوجه الجنسي ، والجندر ، والانتماء العرقي ، والجنسية : ما يجري في هذه العوالم ، بما في ذلك ظهورها ، وكيفية تكوينها المتبادل ، لا يمكن اختزاله ببساطة في الرأسمالية . ومع ذلك ، لم يكن ماركس نفسه واضحًا تمامًا بشأن هذه الأمور، وتُرك الأمر لمفسريه لمحاولة فهمها . سعى بعض الماركسيين إلى حصر نطاق المعتقدات والتقاليد الثقافية ، والدين ، والسياسة ، والقانون ، والعلوم ، والأدب ، والفنون ، وما إلى ذلك ، في ما يسمى بالبنية الفوقية . وقيل إن هذه البنية ترتكز على "قاعدة" (أي الرأسمالية ، بتعريفها الضيق) . ووفقًا لهذا الرأي ، تهيمن احتياجات رأس المال والمصالح المادية للرأسماليين في المجتمع الرأسمالي ؛ وسيتم ترتيب الأنظمة القانونية والسياسية ، والدين ، والتعليم ، والأعمال الثقافية لدعم هذه الاحتياجات والمصالح ، وتعزيزها، وفي نهاية المطاف عكسها.

لم تكن هناك حاجة لقول المزيد . فبينما كان هذا النموذج شائعًا لفترة من الزمن ، إلا أنه أغفل الكثير، وناقض الكثير مما هو معروف عن التاريخ الاجتماعي والثقافي . لم يتجذر هذا النموذج في الجغرافيا الماركسية . بل على العكس ، وبينما أكد جغرافيون مثل ديفيد هارفي أن متطلبات رأس المال تجعله بالفعل قوةً ضارية ، اهتموا بكيفية ارتباط الثقافة والدولة والقانون والفنون ، وما إلى ذلك ، ارتباطًا وثيقًا بتداول رأس المال . جادل هارفي (1982) بأن الرأسمالية في مختلف الأزمنة والأماكن تُصنع بشكل مختلف ، تحديدًا لأنها تتقاطع ، بل وتعتمد ، على التنوع الثقافي والاجتماعي المحلي . لا تحتاج الرأسمالية إلى تسطيح الاختلافات الجغرافية في أساليب الحياة وأنماط السلطة ، ولا إلى وضع طابع نهائي شامل على كل هذه الأشياء . كان هذا ادعاءً محدودًا بشأن الثقافة : لا يمكن لرأس المال أن ينجو بدونها ، ولكن هناك ما هو أكثر من مجرد رأس المال في الثقافة .

تناول هارفي هذه الآراء بالتفصيل في مقال كلاسيكي عن باريس في منتصف القرن التاسع عشر (1985أ) ، ثم في كتابه الشهير "حالة ما بعد الحداثة" (1989) . وتناول دينيس كوسجروف أسئلة مماثلة في كتابه "التكوين الاجتماعي والمظاهر الطبيعية الرمزية" (1998[1984]) ، حيث ناقش كيف عكس صعود رسم المظاهر الطبيعية وجمالياتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر طرق تعريف الأرض كملكية خاصة وامتلاكها بصريًا خلال فترة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية في أوروبا الغربية . ولم يدّعِ أن ارتباط رسم المظاهر الطبيعية بالرأسمالية هو الرابط الوحيد والكافي ، مؤكدًا أيضًا على التقاليد المتميزة في فن وتكنولوجيا

الرسم ، والسير الذاتية الفريدة للفنانين والرعاة . لقد أعطى دون ميتشل ، المهتم بكيفية تجسيد الثقافة في البيئات الرأسمالية ، بُعدًا مختلفًا لدور الثقافة في الرأسمالية . وهو يقصد بذلك معنيين : أولًا، أن "الثقافة" مفهوم ، تسمية نطلقها على تلك الظواهر التي نعدها "ثقافية"؛ وثانيًا، أن "الثقافة" ، بمجرد توظيفها بهذه الطريقة ، تصبح جامدة ، ومُمَوْضَعة ، ومُسْلَعة .

بالنسبة لماركسي مثل ميتشل ، تُعدّ هذه ملاحظات مثيرة للاهتمام لما تُخبرنا به عن تناقضات المجتمع الذي نعيش فيه . إن وضع الثقافة في سياقات جامدة وملكية يؤدي إلى ما أسماه ميتشل وآخرون "حروب الثقافة" . تشير هذه الحروب ، من بين أمور أخرى ، إلى صراعات حول من يتحكم في كيفية تمثيل تاريخ الأمة وأدبها وشعوبها ، وحول كيفية تعريف أنواع معينة من التراث والإرث وإعادة إنتاجها. تتجلى هذه الحروب الثقافية بوضوح في الولايات المتحدة (وفي مناطق وبلديات مختلفة داخل الولايات المتحدة) حول قضايا مثل اعتماد الكتب المدرسية في المدارس العامة ، والتثقيف العام حول التوجهات الجنسية ، وتمويل الفنانين "المثيرين للجدل" ، ودور حرية التعبير في الفضاء العام ، بل ومن له الحق في شغل الفضاء العام .

يهتم ميتشل بشكل خاص بكيفية تجلي إعادة الهيكلة الحضرية الرأسمالية من خلال المعارك الثقافية (والقانونية) حول احتلال الفضاء العام . فمع شعور العديد من المدن المركزية بضغوط وتوترات سحب الاستثمارات والمنافسة بين المدن ، شملت استراتيجيات جذب رأس المال المتنقل خصخصة استخدام الفضاء العام وزيادة مراقبته . وبهذه الطريقة ، **يُقال إن "الثقافة" تُوظَّف في الرأسمالية** (د. ميتشل، 2000؛ 2003) . يُغذّي تداول رأس المال رؤيةً أخرى ثابتة واحتكارية للثقافة : **انغراسها في السلع**. واستنادًا إلى مفهوم أدورنو وهوركهايمر عن "**صناعة الثقافة**"، يُشير ميتشل (2003) إلى كيفية تشجيع المستهلكين على تحديد هويتهم من خلال السلع التي يشترونها أو يرغبون فيها. بهذا المعنى ، نحن ما نأكله أو نرتديه أو نقوده ، وهي عملية تُميّز المستهلكين . تُروّج هويات استهلاكية محددة للغاية على غرار، على سبيل المثال، الجنس والعرق والميول الجنسية (دواير وجاكسون، 2003؛ راشبروك، 2000).

ماذا يحدث للناس عندما تتشكل هوياتهم بما يشترونه ؟ بالنسبة لأدورنو وهوركهايمر، عندما تكون الثقافة "قابلة للاستهلاك" ، فإن هذا يُلحق ضررًا كبيرًا بإمكانية أن تساعدنا الثقافة على تخيّل أنماط أكثر سماوية للوجود الاجتماعي . يطلب منا ميتشل وآخرون دراسة منطق ثقافة المستهلك في أماكن التسوق، مثل مراكز التسوق المغلقة ذات الطابع الخاص خارج دنفر، كولورادو، ومينيابوليس، مينيسوتا (جوس، 1993) . لتسويق المجموعة الواسعة من السلع التي تُبدع الرأسمالية في إنتاجها ، تشير هذه المساحات إلى أن الرأسماليين قد سدّوا الفجوة بين السلع بحد ذاتها والبيئات الجذابة المحيطة بها . **كلما اشتمل الاستهلاك على البيئة البشرية بحد ذاتها ، ازداد الشعور بالطبيعية لدى المستهلكين ، وازدادت الثقافة "تشيؤًا".** وكما لاحظ الفرنسي "الوضعي" غي ديبورد (1970) ساخرًا عن الرأسمالية : ما يبدو جيدًا ، وكل ما هو جيد ظاهر.

وبينما يُطالب هؤلاء منظرو رأسمالية الاستهلاك بالتفكير جديًا فيما يُطلب منا كمستهلكين ، تجدر الإشارة إلى أن علماء آخرين يُركزون بشكل أكبر على عدم تحديد المعنى في مجال إنتاج السلع واستهلاكها (دواير وجاكسون، 2003؛ ساير، 2003) . لقد ثبت أن تجذر المعاني الثقافية في السلع ، وتجذر السلع في المعاني الثقافية ، أمرٌ محوري فيما أطلق عليه البعض "التحول الثقافي" في الجغرافيا البشرية. ويشير هذا التحول الثقافي ، إلى حد ما ، إلى تأثير (إن لم يكن قبولًا شاملًا) السيميائيات ، لا سيما كما استلهمها السيميائيان الفرنسيان رولان بارت وجان بودريار . فقد صاغ هذان المفكران مجموعةً مهمة من الحجج المتعلقة بقيمة "**العلامة**" للسلع التي تُحرك الرغبة ، وبالتالي تُرافق وتُعزز، وربما تُشكل ، الفئات الماركسية التقليدية للتبادل وقيمة الاستخدام . ومع ذلك ، لا يتوقف التحول الثقافي في الجغرافيا الماركسية أو المستوحاة منها عند القيمة الرمزية للسلع . وتتجه أعمال أخرى في هذا التقليد إلى دراسة مجال الإنتاج والعمل . يحافظ هذا الفرع من

البحث المستوحى من الماركسية على انخراط عميق في المناهج الإثنوغرافية ، ويتساءل عن كيفية تأصل المعاني الثقافية في عملية العمل نفسها ، بحيث لا يمكن معرفة أحدهما دون الآخر.

من بين أكثر الأبحاث إثارة للاهتمام في هذا المجال : يتناول هذا المجال كيفية تفاعل العمليات الاقتصادية ، الرأسمالية وغير الرأسمالية ظاهريًا ، لإنتاج أشكال من العمل والتراكم تتحدى فئات الفهم المألوفة . على سبيل المثال ، يجادل فيناي جيدواني (2000؛ 2001) بأن عمليات العمل يمكن أن تتشكل من خلال المنطق الثقافي للعمال ، الذين لديهم أغراض أخرى غير الراتب . ويلقي ضوءًا رائعًا على معنى القدرة على العمل في أماكن مختلفة . يمكن استخدام هذه القدرة في سوق العمل ، أو كاستثناء واعي من سوق العمل للدلالة على المكانة والتميز اللذين يصاحبان أوقات الفراغ . وبالتالي ، فإن العمل ليس فئة اقتصادية بحتة ؛ بل هو مثقل بالمعنى ، وكيفية تطبيق هذه المعاني له تأثير مباشر على ترتيبات العمل الفعلية وعملية الإنتاج . لذلك ، لتفسير ما يحدث في الإنتاج ، يجب فهم العمل بمعنى كامل المعنى.

بالعودة إلى الفكرة الافتتاحية لهذا القسم ، لا تقتصر المسألة على كون المؤسسات والمعتقدات الاجتماعية والثقافية مفيدة (أو غير مفيدة) للرأسمالية فحسب ، بل إن الممارسات والمعاني الثقافية تجعل الرأسمالية مختلفة من مكان إلى آخر . وإلى أي مدى ، وما إذا كان الاختلاف يسود لدرجة تجعل الرأسمالية بحد ذاتها مجهولة بالنسبة لنا ، فهو سؤال مثير للاهتمام لأي توجه سياسي . ولكن في مناقشة ما يُفقد و/أو يُكتسب من تفسير الاختلافات التاريخية والجغرافية من خلال منظور مفاهيم الماركسية "الخالص من الزمن" ، يجب أن نتذكر ما نحاول الوصول إليه أيضًا : كيف سنفسر، وماذا سنفعل بشأن أسباب التفاوت الاستثنائي ، والازدهار والكساد الكارثيين ، والتطور غير المتكافئ العميق ؟

الخلاصة: البناء الاجتماعي،
والعلاقات الاجتماعية، والاختلاف الاجتماعي

أكد ماركس أن أي نمط إنتاج هو عامل أساسي في تشكيل المجتمع الذي يسود فيه هذا النمط . يصنع الناس عوالمهم (وإن لم يكن ذلك في ظل ظروف من اختيارهم) وتلك العوالم هي التي تصنعها : "بفعله على العالم الخارجي وتغييره، فإنه [كذا] يغير في الوقت نفسه طبيعته" (1967[1867]: 177). يوجد في هذا المقطع القصير انسجام كبير بين أفكار ماركس حول المجتمع والاهتمام الحالي الكبير بالبناء الاجتماعي . وعلى هذا الأساس ، نود أن ندافع عن ماركس كمفكر معاصر، ضروري ، وإن لم يكن كافيًا تمامًا لعصرنا . **من البديهي أن المجتمعات ليست كيانات ثابتة** . وبإعادة صياغة ماركس ، فإن الطبيعة لا تصنع رأسماليين من جهة وعمالًا من جهة أخرى" (1967[1867]: 169) . نعتقد أن تركيز ماركس على الجوانب الاجتماعية للوجود الفردي ، وقابلية تلك الجوانب الاجتماعية للتغير، يجعلانه موردًا فكريًا وسياسيًا قويًا .

ومع ذلك ، ليس هذا موردًا خاليًا من الإشكاليات ، إذ إن ما يُبنى اجتماعيًا أيضًا هو العمليات التي يُقرر من خلالها الفاعلون أبعاد الحياة الاجتماعية التي يُسيّسونها ، ومقاييس الممارسة السياسية التي يُشاركون فيها . يُظهر التاريخ أنه من شبه المستحيل التنبؤ بكيفية نشوء السياسة وما يتعلق بها من اهتمامات . **هذه مسائل يُقررها الفاعلون الاجتماعيون في سياقاتهم التاريخية والجغرافية** . وقد قلل بعض الجغرافيين البشريين مؤخرًا من أهمية ، بل حتى تخلوا ، عن ، تحليلات كيفية تشكل رأس المال والطبقة ، سعيًا إلى تركيز رؤيتهم على الجنس والعرق والتوجه الجنسي والجنسية و/أو الإثنية . من الضروري فهم كيفية نشوء هذه الأنماط من الاختلاف ، ومن خلال أي تقاطعات متبادلة ، وبأي تداعيات ؛ ومن الضروري أيضًا فهم كيفية تشابكها مع الاغتراب والاستغلال .

تُقرّ الماركسية ، للوهلة الأولى ، بأن الرأسمالية والمواقف الاجتماعية في إنتاج وتوزيع السلع وما حولهما مبنية اجتماعيًا ، وتحديدًا من خلال تقاطعها مع عمليات اجتماعية لا تُحصى . ومن خلال اهتمامهم بهذه التقاطعات ، ألقى الجغرافيون العاملون في التقليد الماركسي أو جنبًا إلى جنب معه الضوء على مجموعة واسعة من العمليات الاجتماعية . وتشمل هذه أمثلة متنوعة مثل تكوين طبقة عاملة صناعية أمريكية من أصل أفريقي في برمنغهام ، ألاباما (ويلسون، 2000أ) ؛ تكيف نضالات الحقوق المدنية مع جولات إعادة الهيكلة الرأسمالية (ويلسون، 2000ب) ؛ التقليل من قيمة عمل "النساء" في مصانع التجميع في سيوداد خواريز، المكسيك (رايت، 2001)؛ تكوين العمل المبني على النوع الاجتماعي في بنوك مدينة لندن (ماكدويل، 1997)؛ التقسيمات المكانية للعمل المبني على النوع الاجتماعي في ووستر، ماساتشوستس (هانسون وبرات، 1995)؛ وجغرافيات المال والطبيعة والعرق في ريف كاليفورنيا (هندرسون، 1999).

حتى أن الجغرافيين الماركسيين سعو إلى صرف الانتباه بعيدًا عن الرأسمالية، كما هو الحال عندما سعت ماركسية جيبسون-غراهام (1996) ما بعد البنيوية ، المناهضة للجوهرية ، إلى إبراز أنماط إنتاج بديلة متضمنة في الرأسمالية ، من أجل تصور بدائل غير رأسمالية . وبينما يتساءل بعض الماركسيين وغير الماركسيين على حد سواء عما إذا كان يمكن وصف هذه الدراسات بـ"الماركسية" ، فإن تأثير أفكار ماركس ، وحيوية الماركسية، واضح في كل حالة . هناك بالفعل العديد من المجالات التي يمكن أن يمتد إليها العمل الماركسي : كيف تحدد تفاصيل الزمان والمكان الطريقة التي تعزز بها الرأسمالية أشكال وعمليات التمييز العرقي ، والجنسانية ، والجندر، والجنسية (أو أي ولاء جغرافي آخر)؛ وكيف تكتسب مقاومة رأس المال أحيانًا تعبيرًا من خلال العلاقات الاجتماعية غير الرأسمالية ؛ وكيف يمكن أن تتشكل التحالفات والتحالفات السياسية حول محاور متعددة من القمع والهيمنة. يمكن تمديد هذه القوائم إلى ما لا نهاية ، لكن الجغرافيين المهتمين بسؤال ما إذا كانت الأرض الرأسمالية قادرة على توفير ظروف عادلة لازدهار الإنسان لا يمكنهم إهمال النهج الماركسي.

الملحق 5.1

نظرية ماركس في الاستغلال

بينما قد يبدو من منظور القيمة النقدية أن العمال يحصلون على أجر عادل ليوم عمل عادل من خلال مشاركتهم في سوق العمل ، فإنهم من منظور قيمة العمل يُستغلون . ويُحتسب جزء من قيمة العمل التي يساهمون بها كأرباح للرأسماليين : قيمة ساعة عمل واحدة (1)

=قيمة العمل (ل) التي يتلقاها العمال كأجر + فائض القيمة (س) الذي يحتفظ به الرأسماليون

1 = ل + س؛ معدل الاستغلال (E) = س / (ل + س)